ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوف من كمال الوصف والبيان والتوكيد فتبين حينئذ
ان موضع النوع الخامس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه نصب
الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بسبب
بالواو اعني المشاركة في ذكر المعنى وح فقد تذكر من تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة عمرو
معطوف ومعرفة فائدتهم فاذا عرفت اي شرط مقبولية العطف بالواو بين الجملة
الجامعة بين المعطوفين فقد تذكر لك الاصل الثالث واستبان امر القرب الحال
ولنرجع الى تفصيل كلامه قوله واتفقت ان الصنف الثاني الى الاعراب التبع مختص
وانت اذا انعمت
في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبع الا فيها فلا جاجة الى جعل الاعراب بمعنى
المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني مختص ليكون تلك الانواع
اقساما له قوله واتباع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع
بل هو العطف بالمعنى المصدري والمقصود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف
وكانه عدل ان ليلا يصير قوله فيما يعد الما موضع النوع الخامس للمنزلة عليه
عن لفظ العطف الى اتباع الثاني الاول
قال موضع العطف هو المعطوف دون باقي النوائب وايضا فيما ذكره دلالة على المعطوف
ان كلمة اي حرف عطف ولهذا لكن قال بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبع
عطف على اتفقت في قوله وكذلك اذا اتفقت واما اورده في المعاني السابقة الاتفاق
لكون تلك المعاني متفقة اي محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان
معان اتفاقا الخ فان الاتفاق
ان الاعراب صنفان وقال
اتفقت ان الصنف الثاني
وعدل عنه هنا لان كون المبدل منه في حكم المنحي والمفرض منه انما يعلم مما
وقع في عبارة النحاة من ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده واذا لنه
مع ان كلامهم هذا ليس مجرى على ظاهره لان صحة قولك زيد وابنه رجلا صالحا

Copyright © King Saud University

صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن الفائدة الى البيان
بل اراد وانه ان العمدة هو البدل وما تقدمه توطئة له فكانه في حكم الساقط قوله
ويوصف بيصرح بل في قسم الغلط وذكر الخرج الكلام من ان يقصد صادرا بلا روية
فان المتكلم يريد بالتصريح بل انه ذكر الاول بنوع الا انه افصح عنه واعرض والتوكيد
هنا ان نقال ان لفظ البدل معناه حسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذكر انما يتصور
اذا كان في متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه
فاذا انضم اليها توصيفهم باظهار كلمة الاضراب والعلم الذي يظهر فيه اطراح المتبوع
علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل وانما ما قال من ان اقسام البدل منها فلا فيلزم
نساوية الاحكام فيخل نظر قوله وعلمت في الوضوء عطف على علمت السابق وهذا
ايضا حكم يعم بالنسبة الى هذه النوائب فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم فلا يكون
بعض صور التوكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فيه لا يمنع من صحة العطف كما
في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت المجاز تعاطف الصفات لانها بعضها بشيء
من الذات التي هو حصة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة كالموصوف والصفة فان
ما به الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على اتفقت وعلمت اي اذا رجعت
بعد اتفاقك وعلمك بما تقدم الى ما مكن فتحقق ان معنى الواو وان الجمع بين شيئين
بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا
اتفقت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف على حصل بعد ذهب عليه
كذا اذا غفل عنه والاه مثله الثلثة من قبيل الصنف الاول بناء على ان زيدا في عاجلا
عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في راكبا
لانه لا يجوز ان يقال وراكبا
مقدر واذا لم يكن العطف على حال
لم يات بالواو